# الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

١٥٤
٢١

مذكـــرة رقـــم (٧٧٥)

## ديناميات المجتمع والتغير الاجتماعـــــى

الدكتور محمد على الشـــناوى

مايو ١٩٦٧

القاهـــرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

الاراء التى وردت فى هذه المذكـــــرة
تمثل رأى الكاتب ولا تمثل رأى المعهد ذاته

*

# فهرست


| | رقم الصفحه من | الى |
|---|---|---|
| المقدمة | ١ | ٢ |
| ماهو التغير الاجتماعى | ٢ | ٤ |
| اراء بعض الفلاسفة فى تحديد اتجاه التغير الاجتماعى | ٤ | ٥ |
| عوامل التغير الاجتماعى | ٥ | ٣١ |
| اولا : البيئة الجغرافيه والطبيعية | ٥ | |
| ثانيا : العوامل الديموجرافية | ٦ | |
| ثالثا : التقدم العلمى والتكنولوجى | ٨ | |
| رابعا : العوامل الاقتصادية : | ٩ | ١٦ |
| ١ ـ نوع النظام الاقتصادى السائد | ٩ | |
| ٢ ـ درجة الاستقلال الاقتصادى | ١١ | |
| ٣ ـ نظام الملكية السائد | ١٦ | |
| خامسا : العوامل الاجتماعية : | ١٧ | ٢٤ |
| ١ ـ التعليم والثقافة | ١٧ | |
| ٢ ـ العادات والتقاليد والعرف | ٢١ | |
| ٣ ـ الطبقات الاجتماعية | ٢٢ | |
| ٤ ـ التشريعات والقوانين | ٢٣ | |
| ٥ ـ نوع القيادات المسيطرة | ٢٣ | |
| سادسا : العوامل السياسية : | ٢٥ | ٣١ |
| ١ ـ درجة الاستقلال السياسى | ٢٥ | |
| ٢ ـ الجهاز الادارى | ٢٦ | |
| ٣ ـ النظام السياسى القائم | ٢٨ | |

والمتتبع لتاريخ الامم يدرك تماما ان بعض المجتمعات قد نهضت وتقدمت خلال حقبه زمنيه معينه ثم اعتراها التخلف والضعف والجمود • ويقع على عاتق العلماء والباحثين مهمة القيام بالبحوث العلمية لمعرفة الاسباب التى تؤدى الى التقدم والنمو تحديد مسببات التخلف والضعف للوصول الى الحقائق العلمية والمبادىء العامة التى تحكم الحركة الديناميكية الدائبه التى تدفع المجتمعات احيانا الى الامام على طريق التقدم والانطلاق وتعود بها احيانا اخرى الى الوراء نحو التخلف والضعف والجمود •

ومن المعروف ان التغير الاجتماعى ظاهرة اجتماعية لها عوامل ديناميكية متعددة واسباب متداخلة مترابطة متشابكة لانها تقع فى مجتمع انسانى هو عبارة عن نسيج متكامل من النظم والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية حتى انه لو حدث تغير فى جانب من جوانب الحياه الاجتماعية فان هذا التغير لايلبث ان يمتد اثره بالتدريج حتى يشمل جوانب الحياه الاخرى •••• لهذا كان لابد لنا ونحن نخوض معركة التغيير الهادف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ان ندرس هذه الظاهرة وان نتعرف على اراء بعض الفلاسفه فى تحديد اتجاهها والعوامل المختلفه التى تؤدى اليها والاسباب التى تقف فى سبيل فاعليتها ونشاطها •

## ماهو التغير الاجتماعى

التغير الاجتماعى هو كل تحول يقع فى مجتمع من المجتمعات وكل تغير يصيب تركيبه او بنيانه الطبقى او نظمه الاجتماعية او القيم والمعايير السائدة فيه او انماط السلوك ونوع العلاقات القائمة بين افراده وجماعاته • وقد يكون هذا التغير ماديا يستهدف رفع المستوى الاقتصادى والتكنولوجى والمادى للمجتمع وقد يكون نفسيا معنويا يسعى الى تغيير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم ••• والتغير الاجتماعى ينبغى ان يكون عملية مقصودة لاتترك لعفوية الظروف ولا للتطور المألوف • ومن هنا تبرز ضرورة التخطيط له ودراسة الديناميات التى تصاحبه وتترتب عليه • وقد يأخذ التغير الاجتماعى احد الاشكال الثلاثة الاتية :-

# ديناميات المجتمع والتغير الاجتماعى

## مقدمـــــة

يعتبر التغير الاجتماعى الديناميكى السمه البارزه للعصر الذى نعيش فيه وهو الحقيقة الماثلة امامنا فى كل مظهر من مظاهر الحياه فكل شىء يتغير من حولنا بطريقة جذريه فى حركه دائبه تتغـــير معها وبها المعايير والقيم والاوضاع والاتجاهات الاجتماعيـــة .

والتخطيط من اجل التنمية هو اداه واسلوب ومنهج للتغير فهو عملية اراديه تتسم بالواقعيـــة والايجابية لاخضاع مجتمع من المجتمعات لمخططات علمية تستهدف احداث تغييرات مقصودة للوصـــول الى الاهداف المنشودة . فالتخطيط اذن هو اداه اراديه للتغير ، واسلوب منظم للتغلب علـــى معوقات التنمية ، ومنهج شامل لاجتياز العقبات التى تقف امام المجتمع ليصبح قادرا على مواصلـــة البناء والتقدم ، والانطلاق لتحقيق الامل الوطيد فى مستقبل مشرق سعيد .

ويشهد مجتمعنا الثائر تطورا عظيما فى كافة مظاهر حياته ترتبت عليه تغيرات اساســـــيه وعميقه فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وفى علاقات الافراد والجماعات والهيئات والتنظيمات القائمة فى المجتمع . ومن اهم السمات المميزة للمجتمع الاشتراكى انه يتمتع بطاقات قادرة على احـــداث التغير الاجتماعى المنشود وتوجيهه نحو الهدف الكبير المطلوب . وارادة التغير الايجابى الخـــلاق لاتكتسبها الجماعه الا اذا آمنت بنفسها وبقدرتها على التغلب على المشكلات التى تعوق حركتهـــا وتقدمها وعملت على تذليل المصاعب التى تعترض تطورها ونموها . فالارادة الثورية للجماعة الاشتراكيـــة هى ارادة اجتماعية الهدف غايتها توفير الرفاهية لابناء المجتمع والعداله الاجتماعية لجميع المواطنـــين فهى بذلك من العوامل الاساسية لتحقيق التغير الاجتماعى السويع المنشود . هذه الارادة فـــى جوهرها هى تعبير عن سلوك واع لحقائق الامور وعمل قائم على وعى مدعم بالمعلومات الصحيحـــه والحقائق العلمية فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والثقافيه بالصورة التى تجعل مـــن هذا السلوك وذلك العمل الاسلحة الفعاله لاحداث التغير الاجتماعى المقصود .

١ - التحول الاجتماعي :

التحول الاجتماعى هو نوع من انواع التغيرات التى تصيب المجتمعات فى فترات زمنيه معينه ويكون هذا التغير فى كل فترة منها مستمر الحركة فى اتجاه واحد نحو التقدم او التأخر بحيث لو حاولنا تصوير هذا التحول بشكل بيانى فان المنحنى يصعد احيانا الى أعلى بصورة منتظمة وقد يهبط احيانا اخرى الى اسفل بشكل مستمر منتظم وبعبارة اخرى فقد يكون التحول الاجتماعى ارتقاء وتقدما وقد يكون على العكس نكوصا وتخلفا .

٢ - التقدم الاجتماعي :

ويعنى التقدم الاجتماعى ان المجتمع يشهد فى فترة زمنيه معينه نوعا من التغير الاجتماعى نحو الامام وقد يكون هذا التقدم عاما شاملا فى شتى مظاهر الحياة فيعم كافة القطاعات والمرافق ويشمل جميع الاجزاء والمحليات فتشهد جميعها لونا من التقدم والرقى والنمو فى الحياة الاقتصادية والمادية والسياسية والفكرية والاجتماعية والثقافية ... وقد يكون جزئيا فلا يصيب الا بعض الطبقات الاجتماعية او بعض مظاهر الحياة ولا يشمل الا بعض اجزاء المجتمع فى حين تظل الاجزاء الاخرى فى حالة تخلف نسبى .

٣ - التطور الاجتماعي :

يقصد بالتطور الاجتماعى عملية النمو الطبيعى الهادىء التى تتم تلقائيا فى مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنيه محددة دون تدخل مقصود . ويخلط البعض بين عبارة التطور الاجتماعى Social evolution والتطوير الاجتماعى Social development . وينبغى ان نعرف ان التطور الاجتماعى يحدث بطريقة تلقائية نتيجة لتتابع المراحل الحضارية فى المجتمع ولا يدخل فيها عنصر التخطيط والارادة والتدخل وانما تتم ميكانيكا كنتيجة لتطور الحياة الاجتماعية من البسيط الى المعقد . اما التطوير فيحدث بطريقة ارادية مقصودة لاحداث تغيرات هادفه لتطوير الحياة الاجتماعية فى المجتمع .

ومن المعروف ان المجتمعات الانسانية دائمة التطور والتحول والتقدم اذ تشهد جميعها عملية تغير اجتماعى مستمرة وان اختلفت درجة هذا التغير وشدته من مجتمع لاخر لان المجتمعات الانسانية تشترك جميعها فى خاصية الديناميكية المستمرة والحركة الدائبه ولايمكن ان تتوقف هذه الخاصة عن العمل الا اذا انتهت مظاهر الحياه فيها • ونظرا لان الظواهر الاجتماعية تتميز بالترابط والتشابه والتكامل فان اى تغير يصيب جانبا من جوانب الحياه فى المجتمع فانه لايلبث ان يترتب عليه تغيرات اخرى فى كافة مظاهر حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية •

## اراء بعض الفلاسفه فى تحديد اتجاه التغير الاجتماعى

اختلفت اراء الفلاسفه والمفكرين فى تحديد اتجاه التغير الاجتماعى عبر التاريخ اذ كان يغلب على بعضهم النزعه التشاؤمية بينما كان يتميز بعضهم الاخر بالنزعه التفاؤليه •

فنجد ان الفيلسوف الاقتصادى المعروف روبرت مالتس قد حذر العالم من المستقبل المظلم الذى ينتظر الانسانية اذا ظلت الزيادة السكانية بمعدلها المضطرد الذى لاتقابله زيادة مماثلة فى انتاج المواد الغذائية واكد انه لاخلاص للبشرية من المجاعه المنتظره الا عن طريق الحروب وتفشى الاوبئه والامراض للتخلص من الجزء الزائد من السكان حتى يحدث توازن بين عدد السكان والانتاج الغذائى وكان هذا فى رأيه الحل الايجابى للمشكلة وكان يرى ايضا ان هناك حلا سلبيا عن طريق تأجيل الزواج او التعفف عنه كليه •

وجاء كارل ماركس بعد ذلك وذهب الى ان العالم لايعانى من مشكلة السكان وانما المشكلة الحقيقيه التى تعانى منها المجتمعات البشرية هى سوء توزيع الثروة بين الطبقات فى المجتمع الواحد وبين المجتمعات فى العالم وفى رأيه ضرورة اعادة توزيع الثروة بين الطبقات والمجتمعات •

كما نجد ان جان جاك روسو اتصف فى كتاباته الاولى بالنزعه التشاؤمية حين اعتبر ان الانسانية تسير نحو مستقبل مظلم وان الانسانى البدائى كان اكثر سعاده فى الماضى قبل قيام الحضارة الحديثة بحياتها المعقدة وان هذه الحضارة بما خلقته عند الانسان من الرغبه فى زيادة التملك والبحث وراء كماليات الحياة وما ولدته من احقاد ونزاع ، وانانية وصراع ، ادت الى تعاسة البشر والتخلف الاجتماعى . غير ان روسو مالبث ان عدل عن نزعته التشاؤمية فأكد فى مؤلفه المعروف " العقد الاجتماعى " بأن الانسانية تسير فى تطورها التاريخى بطريقة مضطرده نحو التقدم وطالب السلطات الحاكمه بأن ترعى واجبها الاول نحو تحقيق العدالة والمساواة بين المحكومين ليتحقق التقدم الاجتماعى لجميع المواطنين .

ومن ابرز فلاسفة النزعه التفاؤليه آنتوان نيقولا دى كندرسيه الذى اكد ان الانسانية تسير نحو التقدم بخطى ثابته وانها ستصل لامحالة نحو الكمال المطلق الذى لايتوقف .. فالتغير الاجتماعى فى نظره يسير فى خط مستقيم صاعد نحو التقدم المطلق وانه يقع على المواطنين فى كل مجتمع العمل الدائب والكفاح المستمر للاسراع بعجلة التغيير الاجتماعى لتتحقق للانسانية السعادة والرفاهية .

## عوامل التغير الاجتماعى

### أولا : البيئة الجغرافية والطبيعية :

ويقصد بها العوامل الجغرافية والطبيعية كالموقع والتضاريس والمناخ وكمية سقوط الامطار وفيضانات الانهار والاعاصير والزلازل والبراكين والمناجم وحقول البترول . ولاشك ان هذه العوامل تلعب دورا هاما فى التغير الاجتماعى .

فالموقع قد يكون عاملا من اهم العوامل التى تغير الاوضاع الاجتماعية السائدة فى مجتمع من المجتمعات والتاريخ حافل بالامثلة التى تثبت ان بعض الدول قد اجتاحها سلسله من الغزوات والحروب بسبب موقعها الاستراتيجى العسكرى الامر الذى عرضها لتيارات متتابعة من التغيرات التى

جاءت فى اعقاب الحملات العسكرية مع جنود الاحتلال كما ان الاعاصير والزلازل والبراكين وفيضانات الانهار - وهى عوامل طبيعية لادخل للانسان فيها - ذات اثر كبير فى تغير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لابناء المجتمع ... وهناك تغيرات طبيعية قد تحدث نتيجة لفعل الانسان واراته وعمله الخلاق كشق قناة تصل بين بحرين لتسهيل النقل والمواصلات او اقامة سد للتحكم فى مياه الفيضانات واستغلالها فى اغراض الرى وتوليد الكهرباء او خلق بحيرات صناعية كبرى وكل ذلك يؤدى الى حدوث تغير اجتماعى فى طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة .

وليس من شك فى ان اكتشاف موارد الثروة الطبيعية المدفونه فى باطن الارض مثل اكتشاف مناجم الفحم والنحاس والذهب والفوسفات والحديد او ابار البترول يؤدى بالضرورة الى تغيير جذرى فى انواع النشاط الاقتصادى وانماط الحياة الاجتماعية السائدة قبل حدوث هذه الاكتشافات .

وقد اهتم كثير من علماء الاجتماع بدراسة اثر البيئة الجغرافيه والطبيعية على الحياة الاجتماعية فنجد ان ابن خلدون يرى انها ذات اثر واضح فى اختلاف المقومات الاساسية للمجتمعات وانه بسبب تغير البيئة الجغرافيه والطبيعية تتغير العادات والتقاليد ونظم الحكم والسياسة والاقتصاد من مجتمع لاخر ... ويذهب مونتسكيو فى مؤلفه المعروف " روح القوانين " الى ابعد مما ذهب اليه ابن خلدون اذ يرى ان اختلاف الامم فى القوانين والاخلاق والسياسة والاقتصاد والعلوم وكذا اختلافها فى درجة الاستقلال والحرية يرجع الى اثر البيئة الجغرافيه والطبيعية .

ثانيا : العوامل الديموجرافية :

السكان يمثلون رأس المال البشرى فى اى مجتمع من المجتمعات وهم دعامة من اهم دعامات الانتاج فيه ويتوقف على عددهم ونوعهم وحركتهم ومميزاتهم والاعمال التى يمارسونها والقدرات التى يتمتعون بها تحديد نوع التغير الاجتماعى الذى يحدث فى المجتمع .

فزيادة عدد السكان وضغطهم على الموارد الاقتصادية المحدودة فى مجتمع من المجتمعات له اثر مباشر على مستوى المعيشة ودرجة الرفاهية التى ينعم بها افراد هذا المجتمع فى الماضى والمستقبل ... ذلك لان الزيادة السكانية ان لم يصحبها زيادة فى الانتاج والموارد الاقتصادية بصورة تتكافأ على الاقل مع هذه الزيادة العددية يحدث عجز فى موارد المجتمع عن الوفاء بالحاجات المتزايدة لسكانه وعدم قدرته على مواجهة المطالب الضرورية لحياتهم ويواجه مثل هذا المجتمع مشكلة معقدة لاتتمثل فحسب فى عدم قدرته على رفع مستوى المعيشة للمواطنين وتوفير الحياة الكريمة لابنائه، وانما يواجه بالدرجه الاولى اختلالا مضطردا بين موارده الانتاجيه وزياداته السكانيه فيترتب على ذلك هبوط متزايد فى هذا المستوى فتتفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية وتصاب حركة الاصلاح والتقدم بالعقم والفشل وتنتشر البطاله ويعم الفقر وتزيد نسبة الاجرام والتسول والتشرد . ولقد شهد العالم منذ وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها زيادة سريعة خطيرة فى عدد السكان وكثافتهم فى حين لم ترد مساحة الارض المنزرعه والموارد الاقتصادية الا بقدر ضئيل لايتكافأ مع زياداتهم العددية .

كما ان حركة السكان تؤدى الى تغيرات اجتماعية هائلة فهجرة سكان اهل الريف الى المدن وانتقالهم من مجتمعات زراعية الى مجتمعات حضرية يشتغل معظم السكان فيها بالصناعة والتجارة والخدمات يترتب عليه تغير كبير فى القيم الاجتماعية التى يؤمنون بها والعادات والتقاليد التى يدينون بها وحجم الاسرة الذى تعودوا عليه ومستوى المعيشة الذى الفوه واساليب الحياة التى يمارسونها ونوع المشاكل التى يواجهونها ... كما تؤدى هجرة اهل المدن الى الريف الى احداث تغيرات فى المجتمعات الريفيه التى ينتقلون اليها وتختلف درجة هذه التغيرات باختلاف عدده ونوع ومميزات وقدرات الافراد الذين ينتقلون الى هذه المجتمعات .

ثم ان التغير فى التركيب المهنى ونوع العمل الذى يقوم به السكان فى اى مجتمع يترتب عليه تغير اجتماعى فى الوان النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وفى انماط السلوك وانواع القيم والعادات بل وفى نوع القيادات والمهارات التى تسود فى هذا المجتمع وينعكس كل ذلك بالضرورة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه .

ثالثا : التقدم العلمى والتكنولوجى :

مما لاشك فيه ان التقدم العلمى الخلاق والتطور التكنولوجى العملاق الذى شهدته الانسانية فى العصر الحديث قد اثر بقوة على مجرى الحياة الاجتماعية ونتج عنه تغير هائل فى العلاقات السائده وفتح افاقا جديدة لم يكن للانسان بها سابق عهد • وفى ذلك يقول اجبرن ونيمكوف " ان التكنولوجيا تسبب التغير الاجتماعى ولذلك تعتبر الاختراعات العلمية والتقدم الفنى عوامل عليه فى التغير الاجتماعى ويترتب عليها اثار بعيدة المدى فى ميادين الزراعة والصناعة والتجارة والحضارة وفى مظاهر الحياة الاجتماعية ولايقتصر تأثير هذه العوامل على ميدان واحد او ناحية واحدة من نواحى الحياه بل تؤدى احيانا الى اثار بعيدة المدى فى شتى الاتجاهات ويكون هذا التأثير فى صورة موجات دائرة متصلة الحلقات (١) " فالمخترعات الحديثة التى نتجت عن التقدم العلمى والتكنولوجى قد امدت المجتمعات بادوات فعاله ووسائل هائلة وطاقات لاحدود لها لتغيير انماط الحياة تغييرا لم تشهده البشرية من قبل •

فاختراع البارود والقنابل والمدافع والطيارات والصواريخ عابرة القارات وتفتيت الذره قد ساهمت جميعها فى تغيير مجرى التاريخ والعلاقات الدولية ومعالم الحياة السياسية ونظمها الاجتماعية والاقتصادية بل انها احدثت رد فعل خطير فى نظم السياسة والحكم واساليب التفكير ونوع القيم السائده فى المجتمعات • اما اختراع الفوتوغراف والراديو والتلغراف والتليفون والسينما والتليفزيون والاجهزة الكهربائية والالكترونية وكلها نتاج التقدم العلمى والتكنولوجى قد احدثت تغيرا لم يسبق له مثيل فى شتى مناحى الحياة وتطويرا هائلا فى الحياه الاسرية والمجتمع وتقدما كبيرا فى وسائل الاعلام وطرق التأثير فى الرأى العام الجماهيرى والسيطره عليه ••• كما ان غزو الانسان للفضاء هو فى الحقيقه نذير لثورة لم يعرفها الانسان من قبل لان مراحل التطور السابقة لم تتجاوز النطاق المحدود

(1) Ogburn, W. & Nimkoff, " Handbook of Sociology, London, 1958, PP. 564-577.

للكره الارضيه مهما بلغت تلك التطورات من العمق والشدة وارتكزت اساسا على تمكين الانسان من السيطره على قوى الطبيعة والتحكم فيها واستغلالها لتحقيق اماله واحلامه ومطامعه ... اما التطور الذى يواجه العالم الان اخطر بكثير من جميع المراحل التى مرت به من قبل لانه لايقتصر على تغيير جذرى فى اساليب السيطره على الطبيعة ولاهو يحدث فى نطاق المألوف من القيم التى عرفتها الحضارات الانسانية وانما هو يدفع ببنى البشر الى خارج حدود الكوكب الذى عاشوا فيه ملايين السنين ويهز بقوة دعام كل القيم والمعايير التى الفها الناس ويعد فى الحقيقه ايذانا بقيام سلطه رهيبه تهدد السلام العالمى ... فالقوى التى اطلقها العلم من عقالها يمكن ان تغدو سلاحا رهيبا يهدد الكيان الانسانى بالاذلال والاسترقاق ويهدد بنى البشر باهدار ادميتهم على نحو لم يعرفوه من قبل ... هذه القوى الخارقه وتلك الامكانيات الهائله التى وضعها التقدم العلمى والتكنولوجى تحت سيطرة الانسان ان لم يصحبها تقدم مماثل فى القيم وسمو فى الاخلاق حتى تضمن توجيه هذه القوى التى اطلقت من عقالها لتحقيق التقدم والرفاهية والرخاء فاننا نخشى من ان يؤدى ضعف الاخلاق واهتزاز القيم الى استغلال هذه القوى الرهيبة فيما يعود على الانسانية بالخراب والدمار والفناء .

رابعا : العوامل الاقتصادية :

العوامل الاقتصادية ذات اثر كبير وفعال فى درجة التغير الاجتماعى التى تحدث فى المجتمعات اذ يتوقف درجة هذا التغير ومداه على نوع النظام الاقتصادى السائد والقوى الاقتصادية المسيطرة ودرجة الاستقلال او التبعية الاقتصادية ونظام الملكية المعمول به ودرجة التقدم الصناعى والحضارى التى وصل اليها المجتمع .

١ — نوع النظام الاقتصادى السائد :

يختلف المجتمع الرأسمالى عن المجتمع الاشتراكى اختلافا جوهريا فى النظام الاقتصادى السائد فاقتصاد المجتمع الرأسمالى هو اقتصاد السوق الذى يحكم فى العادة قرارات القمم الرأسمالية المسيطرة اى مجموعه اصحاب رءوس الاموال الذين يتحكمون فى السوق بهدف الحصول على اكبر ربح ممكن لتحقيق مصالحهم الخاصة . اما اقتصاد المجتمع الاشتراكى فيقوم على اساس ملكية الدولة ممثلة

فى الشعب — لوسائل الانتاج ويحل فيه التخطيط محل آليات السوق فى رسم وتحديد الملامح الاقتصادية للانتاج والاستثمار والاستهلاك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لجميع أبناء الامة .

وليست الظروف الاقتصادية والاجتماعية واحدة على اى حال فى كل المجتمعات الرأسمالية من جهة أو فى كافة المجتمعات الاشتراكية من جهة اخرى ولكنها تختلف فى كل منها حسب الحالة الاقتصادية والاجتماعية التى وصل اليها كل مجتمع فنجد ان بعض المجتمعات الرأسمالية قد قطعت شوطا بعيدا فى التقدم فى النمو الرأسمالى مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وكذا واليابان رغم اختلاف الظروف فى كل منها من حيث المقومات الاقتصادية والموارد المادية والطبيعية والبنيان الاجتماعى والهيكل الطبقى . فى حين نجد ان بعض المجتمعات الرأسمالية الاخرى متخلفه من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ويئن سكانها من المساوىء الصارخه للنظام الرأسمالى .. ومن الناحية الاخرى نجد ان الاتحاد السوفيتى وبولندا والمجر ويوغوسلافيا وبلغاريا والمانيا الشرقيه والصين الشعبية كلها ديمقراطيات شعبية اشتراكية ولكن تختلف كل منها عن الاخرى فى مواردها الاقتصادية وامكانياتها المادية وفى مدى التقدم الاجتماعى الذى حققته ومدى التطور الاشتراكى الذى وصلت اليه .

ويلاحظ هنا انه كلما كانت المجتمعات التى تأخذ بالنظام الرأسمالى متخلفه اقتصاديا فان ضخامة المشاكل التى تواجهها ودرجة تشابك هذه المشاكل وترابطها يجعلها تشعر بالهوة السحيقة والمسافة الشاسعة التى تفصل بينها وبين المجتمعات الرأسمالية المتقدمة فهى تعانى من انخفاض مستوى المعيشة وسوء توزيع الثروة وندرة رؤس الاموال وتفشى الامراض الاجتماعية وانتشار الاقطاع والاستغلال وفساد اجهزة الحكم وسوء الادارة . هذه المجتمعات تتطلع بمزيد من القلق ونفاذ الصبر الى التعجيل بتصحيح هذه المساوىء لدفع عجلة التنمية نحو الامام وتجد انه يستحيل عليها ان تسير بنفس الخطى البطيئة والتطور الهادىء الذى وصلت اليه الدول الغربيه على مدى حقبة طويلة من الزمان وتؤمن بأن ايسر السبل واسرعها لتحقيق التقدم والرخاء هو الاخذ بأسلوب التخطيط الاشتراكى الشامل لتحقيق آمال الجماهير فى مجتمع الرفاهية والعدل .

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين حركة ديناميكية ثورية امتدت لتشمل عددا كبيرا من الدول النامية لتشق طريقها بقوة واقتناع نحو التحول الاشتراكى لتحقيق التقدم والاستقرار والرخاء .

٢ — درجة الاستقلال الاقتصادى :

يعتبر الاستقلال الاقتصادى عاملا هاما من عوامل التغير الاجتماعى وشرطا اساسيا لتحقيق التقدم الاقتصادى . فالبلاد التى تعانى من التبعية والاستغلال تكون متخلفه اقتصاديا واجتماعيا وذلك لبطء نمو القوى الانتاجية وانخفاض كفايتها الانتاجية وصدور القرارات الاقتصادية الرئيسيه من المصادر الاستعمارية الخارجية التى تسيطر على الاجهزة السياسية والمصرفيه والتجارية والماليه والنقدية وتتحكم فى تجارتها الخارجية . وقد ينتج الاستغلال والتبعية من مواقع السيطرة التى تحتلها داخل البلد التابع لبعض الاحتكارات الاجنبية او الشركات التجارية والمؤسسات المصرفيه المرتبطه برؤوس الاموال الامبريالية التى تستنزف الثروات القومية لصالح دول السيطرة الاستعمارية .

ويمكن ان تنشأ التبعية الاقتصادية دون ان يكون هناك استعمار سياسى مكشوف " وتلك هى حالة معظم بلدان امريكا اللاتينيه التابعة اقتصاديا للولايات المتحدة الامريكية كنتيجة لضعفها الاقتصادى وقت حصولها على الاستقلال . وهذا الضعف الذى كان ثمرة للسيطرة الاستعمارية السابقة هو الذى اوقعها فى التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة "(٢)

فحالة التبعية الاقتصادية تقف حائلا بين الدولة التابعة وبين التنمية الهادفة وتعوق حركتها وتعرقل تقدمها لانها تظل فى اطار العلاقات الامبريالية والتى تعمل على ابقائها فى حالة تبعية اقتصادية ... مثل هذه التصفيه تعتبر خطوة هامة فى سبيل الاستقلال الامثل للموارد القومية فى خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفى هذا يقول الدكتور لبيب شقير " ان اى تنمية اقتصادية واى عدالة توزيعية لايمكن تحقيقها اذا استمر الاقتصاد القومى خاضعا للسيطرة الاجنبيه واذا استمر

---

(٢) شارل بتلهيم ترجمة الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله " التخطيط والتنمية " دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦ صـ ٣٣٠

الاقتصاد القومى خاضعا للسيطرة الاجنبيه واذا استمرت اجهزته ادوات تنفيذيه للمصالح الاجنبيه فى الخارج • ومن هنا يرتبط النهوض الاقتصادى بالاستقلال الاقتصادى الكامل بحيث لا يتحقق الاول دون الاخر " (٣)

٣ ـ نظام الملكية السائد :

لاجدال فى ان لنظام الملكية السائد اثره الكبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى اى مجتمع من المجتمعات وتأثيرة الفعال فى سير عملية التغير الاجتماعية ويمكن تقسيم نظم ملكية الثروة الى ٣ انواع رئيسية :

النوع الاول : الملكيات الخاصة سواء كانت فردية او مشتركة :

يسود هذا النوع من الملكيات فى الدول الرأسمالية وهو يقوم اساسا على فلسفة اصحاب المذهب الفردى الذين يمجدون الحريه الفردية ويقدسون المنافسه الحره ويفترضون ان هذه الحريه وتلك المنافسه هما الدافعان الاساسيان للتطور والنمو والرفاهية • وقد تأثر اصحاب هذا المذهب بنظرية دارون التى تقوم على اساس الصراع بين الافراد والجماعات وتنادى بالبقاء للاصلح منهم كما تأثروا بنظرية هربرت سبنسر فيلسوف الرأسمالية الذى يؤكد ان الناس يولدون متساوين ولكن لا يستمر منهم فى الحياه سوى الاقوياء اما الضعفاء فيموتون والافضل لهم ان يموتوا اذ لامكان فى هذه الحياه للضعفاء وغير القادرين (٤) ويخضع سير الاقتصاد فى الدول الرأسمالية لنشاط الملاك واصحاب رأس المال الفردى والمشترك الذين يكونون فى الحقيقه القمم المسيطرة على كافة مظاهر النشاط الاقتصادى • وتمثل القدرة على امتلاك الثروة ومضاعفتها فيها درجة النجاح الذى يصل اليه الفرد فى هذه المجتمعات بغض النظر عما اذا كانت هذه الثروة قد آلت اليه عن طريق الميراث او كان مصدرها الاستغلال والجشع والسطو والارهاب •

---

(٣) الدكتور محمد لبيب شقير " تحرير اقتصادنا القومى من التعية الاجنبيه " فى المجلة المصرية للعلوم السياسية • العدد السادس عشر يوليو ١٩٥٢ ص ٨٨٠

(4) Hofstatdter, R. " Social Darwinism in American Thought", The Beacon Press, Boston, 1955, PP.41.

وهكذا نجد ان اصحاب المذهب الفردى يغالون فى تمجيد الحريات الفردية الخاصة دون الاهتمام بصالح المجتمع ككل ويذهبون الى افتراض ان رفاهية مجموعه الافراد يؤدى فى النهاية الى رفاهية المجتمع ولايمكن قبول هذا الافتراض لان العدالة الاجتماعية لاتتحقق تلقائيا بمجرد رعاية مصالح بعض الافراد وقد اثبتت التجربه ان ترك الحريه الفردية على الاطلاق وتراكم الثروة فى ايدى طبقة القمم المسيطرة والاعتماد على المنافسه الحره من شأنه ان يؤدى الى سيطرة الانانية والاثره والجشع والاستبداد والضغط والارهاب وحكم الاقوياء فى الضعفاء • فالمجتمع الرأسمالى فى حقيقته وجوهره مجتمع اقطاعى مستغل يرفع شعار احترام كرامه الفرد وتأكيد حريته - وهو شعار جد براق من الناحية النظرية المجردة - فى حين ان هذا المجتمع يمارس فى الواقع العملى الكثير من الوان الضغط والاستغلال لاخضاع الفرد للقمم المسيطرة من اصحاب رؤوس الاموال • فتمجيد كرامة الفرد وتقديس حريته فى المجتمع الرأسمالى لاتعدو ان تكون مجرد شعارات لايكتب لها التحقيق فى اغلب الاحيان اذ يجد المواطن العادى نفسه مرغما على اتباع يرضى به اصحاب النفوذ والسلطان وهو سلوك يتعارض فى جوهره مع استمتاعه بحقوقه الاساسية فى الكرامة والحرية •

ولايفوتنا ان نشير هنا الى انه كلما توفرت فى المجتمع الرأسمالى مقومات التقدم والرخاء الاقتصادى واكتملت له عناصر الاستقرار والازدهار كلما تدخلت الدولة لدرء اخطاء الاقتصاد الرأسمالى وعلاج بعض مشاكل سوء توزيع الثروة وتصحيح بعض مظالم القمم المسيطرة وذلك بالعمل على ادخال الاصلاحات الضرورية للطبقات الكادحه حتى تظل هذه الطبقات التى قدر لها ان تكون فى ادنى مراتب السلم الاجتماعى راضيه بوضعها قانعه بحظها المقسوم من الحياه واقعه تحت تأثير احلام المستقبل السعيد وبالتالى تصبح غير مستعدة للعمل الايجابى وغير مهيأة للعمل الثورى ويصدق هذا على معظم الدول العريقه فى الرأسمالية مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية والدول الاسكندينافيه •

ولكن مما لاشك فيه ان التقدم الاقتصادى والتكنولوجى فى المجتمعات الرأسمالية فى العصر الحاضر قد ادى الى ظهور قوى اقتصادية هائلة قيدت المنافسه الحره تقييدا كبيرا كما ان ظهور الصناعات الكبيرة والاحتكارات الضخمه قد قضت على الملكيات الصغيرة المتمثله فى ملكية الصانع الصغير وملكية المنتج الصغير وملكية التاجر الصغير الذين تحولوا فى ظلها الى عمال اجراء يعيشون تحت رحمة اصحاب المصانع الكبرى والاحتكارات العظمى . فالنتيجة المنطقية اذن ان سلطه القمم الرأسمالية المسيطرة تحول دون استمتاع الفرد بكرامته وحريته فلا كرامه لكادح فى مجتمع يقوم اساسا على استغلال الطبقات الكادحه .

النوع الثانى : ملكية الدولة لكل وسائل الانتاج :

تقوم المذاهب الاشتراكية على اساس ان الانسان كائن اجتماعى لايجوز النظر اليه على انه فرد منعزل عن الجماعه او مستقل عنها بل هو عنصر من عناصرها وليس المجتمع عبارة عن مجموعه افراد مستقلين منعزلين ولكنه وحده متجانسه يجب ان توجه جميع جهود افراده الى غاية مشتركة هى تحقيق صالح المجموع ... والملكية الفردية لايجوز اطلاقها كما يذهب انصار المذهب الفردى . وقد اختلفت المذاهب الاشتراكية فى موقفها من الملكية الخاصة فيذهب بعضها الى حد الغائها وتملك الدولة لكل وسائل الانتاج لازالة المساوىء الاجتماعية الصارخه وتصحيح الاوضاع الاقتصادية الفاسدة . وهنا تصبح ادوات الانتاج ووسائله ملكية اجتماعية لايستولى عليها فرد او مجموعه من الافراد ولا تكون وسيلة للاحتكار والطغيان او سبيلا للانانية والدكتاتورية وانما هى ملك للشعب كله وفى خدمة جميع المواطنين .

النوع الثالث : ملكية عامة لاهم وسائل الانتاج وملكية خاصة غير مستغلة :

وتؤمن الاشتراكية المعتدله بضرورة الاحتفاظ بالملكية الفردية فى حدود لاتسمح لها بالاستغلال والتسلط على الى توجه لصالح المجموع وتحت رقابته لكى تؤدى وظيفتها الاجتماعية فى البنيان الاشتراكى .

ومما لاشك فيه ان المذهب الاشتراكى فى صورته المعتدله هو الذى اخذ يسود الان فى الجمهورية العربية المتحدة وفى كثير من الدول التى آمنت بحتمية الحل الاشتراكى للقضاء على مشاكل التخلف فلجأت هذه الدول الى خلق قطاع عام قوى وقادر يساهم بكل امكانياته الضخمه فى تنفيذ خطة التنمية ويقود الانتاج والتقدم فى جميع المجالات جنبا الى جنب مع القطاع الخاص الذى يسهم فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفى هذا يقول الميثاق :

" ان سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج لاتستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولاتلغى الملكية الخاصة ... وانما يمكن الوصول اليها بطريقتين :

أولا : خلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيا : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال . "

وهكذا نجد ان الملكية الخاصة الفردية او المشتركة هى التى توجه سير الاقتصاد وتحدد معالمه ونرسم ملامح التغير الاجتماعى فى المجتمعات الرأسمالية فى حين ان ملكية الدولة لكل وسائل الانتاج فى بعض المجتمعات الاشتراكية هى التى تتحكم فى مسيرة الاقتصاد وفى تحقيق التنمية السريعه فى كافة المجالات بينما نجد ان الاشتراكية العربية قد وقفت موقفا خاصا من الملكية لانها سمحت بالملكية الخاصة فى حدود تمنعها من ان تكون اداه سيطرة او استغلال وسمحت لها بالمساهمة الايجابية فى التنمية تحت رقابة فعالة كما لجأت الى مقاومة الاحتكار الصناعى والاقطاع الزراعى والتجارى والمالى بتأميم الشركات والمؤسسات والبنوك وتحديد الملكية الزراعية فخلقت بذلك قطاعا عاما قويا يمثل الدعامة الرئيسية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما لجأت ايضا الى تشجيع الحركة التعاونية سواء كانت استهلاكية او انتاجية او زراعية او اسكانية واصبح رأس المال التعاونى يقوم بدور فعال فى تحقيق التقدم فى كافة المجالات .

## ٤ــ التقدم الصناعى والحضارى :

ويقصد بالتقدم الصناعى الاتجاه نحو ميكنة الزراعه والاخذ بسياسة التصنيع وبناء المصانع والوحدات الانتاجية الصناعية للنهوض بالمجتمع فى شتى ضروب الحياة ويقصد بالتقدم الحضارى الاتجاه نحو انشاء وتطوير المجتمعات الحضرية ومراكز الصناعة والثقافة والعلوم والاخذ باسباب الحضارة على طريق التقدم والرقى .

ومعروف ان الثورة الصناعية وماصحبها من تقدم فنى وحضارى قد احدثت تغيرات عميقه الاثر فى حياة الشعوب وفى العلاقات الانسانية والسلوك الاجتماعى فزاد ايمان الناس بأهمية العلم وقدرة العقل البشرى وزاد اقتناعهم بمقدرة الانسان على التحكم فى قوى الطبيعة بقدر تحكمه فى الاله وفى صنع مستقبله بنفسه بعد ان كانوا يؤمنون بالقدرية والاتكال . فانتقال المجتمع من زراعى الى صناعى يترتب عليه تغير اجتماعى فى انماط السلوك والقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد فالفلاح الذى يخضع فى حياته اليومية لقوى الطبيعة كالمطر والاحوال الجوية والفيضانات وهى قوى لايملك الا الاذعان لها والاستسلام لارادتها يتحول الى شخص اخر فى المجتمع الصناعى لانه يشعر بقدرته على تشغيل الاله والتحكم فيها فى المصنع ويتغير نوع تفكيره حين يرى بنفسه كيف ينتج المصنع عربة السكة الحديد والسيارة والقاطرة والجرار فى بضع دقائق بعد ان كان ينتظر فى حقله الشهور الطويلة بصبر لاينفد عملية تعهد النبات بالرعاية حتى ينضج ويحين حصاده ... والتصنيع سلاح ذو حدين فهو وسيلة فعالة لرفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية الا انه يؤدى بالضرورة الى ظهور كثير من المشكلات الاجتماعية والنفسيه والاسريه . ومعروف ان الاسرة فى القرية هى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والقضائية التى ترعى شئون كافة اعضائها فيعمل الاقوياء والقادرون من افرادها ليرعوا المريض والعاجز والضعيف منهم . فالتكامل الاجتماعى هو حجر الزاوية فى نظام الاسرة الريفية لان الاسرة بالنسبة لهم هى حصن الامان من كل غوائل الزمان . لهذا نجد ان نظام الاسرة الكبيرة هو النظام السائد فى القرية حيث يعيش فى الاسرة الواحدة ثلاثة او اربعة اجيال متعاقبه وتكون السلطة فيها مركزه فى ايدى رئيس الاسرة والكبار من اعضائها فمنهم الذين يصدرون القرارات النهائية فى كل شأن من شئونهم ويفرضون سلطانهم وسيطرتهم على كل افرادها .

واحترام الكبار وطاعتهم ضرورة اجتماعية واحترام السلطة فى مجتمع القرية امر واجب ومحتوم ٠٠ وحركة الفرد وعلاقاته محدودة فى دائرة الاقارب واعضاء الاسرة وابناء القرية ٠ اما فى المدينه فالامر يختلف تماما عنه فى القرية فنظام الاسرة السائد فيها هو الاسرة الصغيرة التى تتكون من الزوج والزوجه والاولاد الذين لم يدخلوا بعد سوق العمل ثم ان الحياة الاجتماعية التى تمتاز فى القرية بالبساطة واليسر والسهولة والامان تختلف عن حياة المدينه المعقدة فى كل شىء فيجد اهل القرية الذين نزحوا للمدينة للعمل فى مصانعها صعوبة كبيرة فى الانسجام مع البيئة الجديدة والتكيف مع الاوضاع السائده فيها ويحتاج مثل هذا الانسجام والتكيف الى وقت طويل فتنتابهم مشاعر القلق والاضطراب وعدم الامان فيحاولون الارتباط بزملائهم من نزحوا مثلهم من الريف لانهم يستمدون من وجودهم بينهم شعور الامن والطمأنينه ويأنسون الى مايتقلونه منهم من نصح وتوجيه وارشاد ٠ وتظهر فى المدينه مشكلات الاسكان والاضاءة والاحياء المتخلفه وانتشار الامراض والمواصلات والتفكك الاسرى وارتفاع نسبة الطلاق وحالات الانحراف والتشرد والتسول والبغاء ٠٠٠٠ الخ ٠

وهكذا نجد ان التقدم الصناعى والحضارى قد ساهم ايجابيا فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى فضلا عن انه غير اسلوب الحياة التى الفها الناس وادخل فى كل من مجتمع المدينة والقرية قيما واتجاهات جديدة فى حياة المواطنين وترتب عليه مشكلات عديدة لم تكن معروفه من قبل ٠

خامسا : العوامل الاجتماعيـــة :

١ ــ التعليم والثقافة :

يعتبر التعليم عاملا ديناميكيا للتغير الاجتماعى فى المجتمع على نطاق واسع وهو سلاح رهيب فى ايدى الاستعمار والطبقات الحاكمه حين تلجأ اليه لاستغلاله فى تحقيق مصالحها فهم يصوغون مناهجه فى قوالب معدة لتخريج نماذج من البشر لاتشعر بالولاء لغيرهم ولاتتحرك الا بأرادتهم ولاتخدم الا اغراضهم ومصالحهم ٠٠٠ وقد رأينا كيف كان الاستعمار البريطانى يجعل التعليم مقصورا على طبقة خاصة من ابناء الذوات ويلقنهم نظريات مجردة فاقدة الهدف والدلالة الاجتماعية لكى يخرج من بينهم فئه من انصاف المتعلمين فاقدى المهارات خاملى القدرات يتصفون بالسلبية

وتملؤهم الانانية والنفعية والوصوليه ، يؤمنون بقوة المستعمر وضرورة بقائه بينهم ليعاونهم ويحل مشاكلهم . وهكذا نجد ان الاستعمار فى مصر وغيرها من الدول كان يستغل التعليم ليخلق فى هذه المجتمعات فئه من ابنائه تمجد الاستعمار وتنفث السموم ضد الاحرار وتحكم معه بالحديد والنار .

كما ان الثقافة عامل هام من عوامل تطوير المجتمعات ونقل التراث الانسانى الى الاجيال المتعاقبه ووصل المجتمع بالتيار الانسانى ليلحق بركب التقدم الفكرى والفنى . فالثقافة تربط بين الفرد والمجتمع وتغرس فى نفوس المواطنين الايمان بالجماعة وبالمسئولية وبالعمل والانتاج والديموقراطية والحرية والامن والمساواة وكل مايطلبه الانسان ليحقق وجوده الانسانى الكامل . لقد عمد الاستعمار الى طمس معالم التراث القومى والثقافى والى تزييف التاريخ فى المجتمعات التى استعمرها وسيطر عليها ليضلل الاجيال الصاعدة ويفصل بينهم وبين ماضيهم العريق ... كما عمد الى تضييق دائرة الثقافة والمعرفة وقصرها على طبقة خاصة تاركا الغالبيه العظمى من سواد الشعب تعيش فى ظلام الجهل والاميه .

واذا كان المجتمع يهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات والتقريب بينها فان هذا الهدف لايمكن ان يتحقق عن طريق السياسة الاقتصادية وحدها لان تذويب الفوارق الثقافية عامل هام فى هذا السبيل فبقاء غالبية الشعب فى ظلام الجهل والاميه يتيح الفرصة للطبقات المثقفة لاستغلال جهلهم وسذاجتهم لتحقيق المصالح الخاصة لهذه الطبقات ويقف حائلا دون توحيد صفوف الامة وتحقيق الوحدة الوطنية ولذلك يجب اخراج هذه الملايين التى ترسف فى اغلال الاميه والجهل من العزلة التى عاشوا فيها وتمكينهم من الاتصال بمصادر المعرفة والتوعية والاعلام وتزويدهم باكبر قدر من المعلومات الصحيحه والحقائق الواضحه ليصبح عندهم قدر مشترك كاف من المعرفه الاساسية واحوال المجتمع الذى يعيشون فيه .

ومن اهم خصائص الرأى العام انه سريع التقلب والتأثر ويصل الرأى العام الى الذروه من الشده والحده فى اثناء الكوارث والازمات وسرعة الاحداث . وقد تتسبب بعض الاحداث فى اثارة السخط العام وتحويله من النقيض الى النقيض ومن اقصى اليمين الى اقصى اليسار . وتلعب وسائل الاعلام دورا كبيرا فى تكوين الرأى العام لاتصالها الدائم بالجماهير والتقائها المستمر بالقواعد الشعبية فى صورة منتظمة رتيبه ومن اهم هذه الوسائل الصحافة والتليفزيون والراديو والسينما والمسرح والكتب والنشرات والملصقات .

ويتوغل الاعلام والدعاية فى كافة مظاهر الحياة ويجب هنا ان نفرق بين الاعلام والدعاية • فالاعلام يعتمد على الحقائق والمعلومات الصحيحه اما الدعاية فتستهدف حمل الافراد والجماعات التى تبنى فكرة معينه لهم الخيار بين الاخذ بها او رفضها او القيام بعمل هم احرار فى القيام به او عدم القيام به • وبعبارة اخرى فان الدعاية تهدف الى استهواء الافراد والجماعات واستمالتهم ليقفوا الى جانب قضية ليست من الوضوح والظهور بحيث تفرض نفسها عليهم • ويلجأ التاجر الى الدعاية ليؤثر فى السوق ويستهوى المستهلك لشرائه سلعته ويلجأ اليها الحزب السياسى ليؤثر فى الجمهور ليكسب اصوات الناخبين ويصل الى مقاعد الحكم ويلجأ اليها المبشر الدينى والعقائدى ليضم الافراد والجماعات الى المذهب الدينى او العقائدى الذى يبشر له ويعتمد عليها المستعمر ليشكك المواطنين فى قادتهم الوطنيين ولكى يمهد لنفسه السبيل للتنكيل بالاحرار المتحمسين ••• وتعتمد الدعاية على الايحاء والاستهواء والمحاكاة والتقليد وعلى استغلال بعض المواقف والحوادث التى تؤثر فى اكبر عدد ممكن من الناس • فالدعاية عمل يتميز بالسرعة بهدف تضييق مجال التردد فى الافراد والجماعات الى اقصى حد ممكن لكسبهم الى جانب القضية التى تقوم الدعاية بخدمتها مستخدمة طريق الايحاء النفسى والتقليد والمحاكاة للتأثير فيهم • ومما لاشك فيه ان الجمهور اذا اعطى فرصه التعليم الهادف والاعلام الطيب فان الرأى العام يبدو قويا صلب العود لاتستطيع الدعاية ان تؤثر فيه او ان تخدعه •

ولكى ندرك عمق التغير الذى يمكن ان يترتب على التعليم والثقافة يكفى ان نذكر على سبيل المثال كيف ان النازيه فى المانيا الهتلريه اتجهت فى برامجها التعليمية والثقافية نحو خلق جيل من المتحصبين المؤمنين بالتفوق العنصرى الالمانى على بقية اجناس البشر وغرست فيهم الايمان بضرورة سيطرتهم على العالم بأثره وأكدت فى اعماقهم هذه المفاهيم والمبادىء والافكار حتى غدت قيما متأصلة فى نفوسهم وهكذا تم لهتلر اعداد جيل يؤمن ايمانا اعمى بالتعصب العنصرى فكانوا اداة سهلة طيعه من ادوات العدوان والدمار فى الحرب العالمية الثانية التى اجتاحت العالم بأسره وعصفت به فى نهاية ثلاثينيات هذا القرن •

وهناك القيادة الدكتاتورية التى تنفرد بالسلطة المطلقة والقوة الخارقة وهى قيادة تحكمية استبدادية غير انسانية تستمد قوتها من القسوة والصرامه والتعذيب والارهاب ومن امثلتها قيادة هتلر فى المانيا النازية وموسوليني فى ايطاليا الفاشية .

وهناك القيادة الشعبية التى تتفاعل مع الجماهير وتحس بمطالب الشعب واحتياجاته وآماله وتعمل على تحقيقها عن طريق تجميع القوى وتعبئة الطاقات والموارد لتحريكها جميعا لتحقيق التنمية الاقتصادية والنهضة الاجتماعية .

بر ان الشعوب حين تحس بالظلم الاجتماعى الصارخ وحين تجد ان مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية الاساسية تتفاقم ولا تعالج الا مظهريا فى جو مشحون بالازمات السياسية وا لمنازعات الحزبية الامتيازات الطبقية والمساومات الاقطاعية والمنافع الشخصيه والسياسة السلبية فانها تبدأ فى البحث عن طريق للخلاص فتلتف حول قياداتها الطليعية وقد تكون هذه القيادات فكرية او سياسية او شعبية او عسكرية او مزيج من هذه القيادات التى قد تصمم على ان الثورة هى الوسيلة الفعالة للتغلب على التخلف الذى ارغم عليه المجتمع . والطريق الامثل لاحداث التغيرات الجذريه للخروج بالمجتمع من حالة اليأس والفاقه والضعف الى حالة الاصلاح والتطور والقوة ، وتحدث الثورة عادة حين يؤمن الشعب وقادته ان وسائل العمل التقليدية لا تستطيع ان تطوى مسافة التخلف التى تفصل بين المجتمع وبين غيره من المجتمعات المتقدمة وان الامر الى تغيير جذرى وتعبئة كل الطاقات والموارد لاحداث التغير المطلوب والاسراع بعمليات التنمية عن طريق التخطيط العلمى الشامل .

ويجب ان نفرق هنا بين الزعماء التقليديين الذين يؤمنون بالروتين ويسيرون دفة امور البلاد بطريقة اوتوقراطية لا تعترف بمصالح الطبقات الكادحه ويرضون بالحلول الجزئية للمشاكل الرئيسية وبين القادة الثوريين الذين يؤمنون بالحلول الثورية لمعالجة المشكلات من جذورها ومجابهة هذه المشكلات بصراحه وشجاعه وواقعية وأهمية السرعه فى البناء والتجديد والانجاز وضرورة تكامل الاصلاح لتحقيق مجتمع العدل والكفاية وفى هذا يقول الميثاق " لقد اثبتت التجربة — وهى مازالت تؤكد كل يوم — ان الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى ان يعبر عليه من الماضى الى المستقبل " .

سادسا : العوامل السياسية :

للعوامل السياسية اثرها الفعال فى ظاهرة التغير الاجتماعى فدرجة الاستقلال السياسى او التبعية السياسية التى يتمتع بها المجتمع ونوع النظام السياسى السائد فيه ، من حيث السماح بوجود احزاب متعددة او عدم السماح بها وكذلك نوع الجهاز الادارى المسئول عن تنفيذ سياسة الدولة ودرجة كفايته كلها عوامل سياسية تنعكس اثارها الكبيرة على ظاهرة التغير الاجتماعى .

١ — درجة الاستقلال السياسى :

يعتبر الاستقلال السياسى اول شرط من شروط التقدم الاقتصادى والاجتماعى ويكفى ان نذكر هنا ان معظم البلدان المتخلفه يرجع السبب الرئيسى لتخلفها انها كانت مستعمرات تابعة للامبريالية الاستعمارية فسيطر الاستعمار على مقدراتها ولم تكون شعوب هذه البلدان هى صاحبة الارادة الحقيقية فى ادارة شئونها وانما كانت الارادة العليا للقوى الامبريالية التى تدخلت فى حياتها السياسية وشئونها الاقتصادية والمالية والتجارية لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة واستخدم الاستعمار اساليبه المعروفه فى حكمه لهذه البلاد فخلق فيها طبقة من الاقطاعيين تسانده وفئه من الاذناب تؤازره وطبقة من الحكام تحقق مطالبه وذلك لاستعباد هذه الشعوب واخضاعها لارادته .

فالتبعية السياسية سواء كانت فى صورة استعمار مكشوف او فى صورة احلاف ومناطق للنفوذ تفسد اقتصاديات وسلب ارادتها السياسية وتضعف حياتها الاجتماعية ، ولنا فى مصر خير مثال على ذلك فقد كان الاستعمار البريطانى جاثما على صدر البلاد ينتقص من سيادتها ويمنعها من ممارسة حريتها وكرامتها ويفرض سلطانه على مقدراتها وينهب خيراتها ويحتكر اهم مواردها ويعرقل نهضتها وتقدمها فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... وقام فى مصر تحالف بين الاستعمار البريطانى وبين الاقطاع والرجعية على اساس المصالح المتبادلة بينه وبينهم ترتب عليه اخضاع جماهير الشعب لاقسى الوان الارهاب والاستبداد فظل الشعب فى حالة تخلف سياسى واقتصادى واجتماعى . وقام الشعب المصرى الاعزل بمحاولات بطولية عديدة للتخلص من الاستعمار ولكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح واستطاع الاستعمار فى كل محاولة منها ان يخمدها وان ينكل بالقادة الذين دعوا اليها وبالاحرار الذين ناصروها واشتركوا فى القيام بها ..

وظلت مصر حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ مرتبطة بعجلة الاستعمار البريطانى خاضعة لنفوذه وسيطرته ما سلبها كل قيمة للاستقلال الرمزى الذى حصلت عليه بموجب معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ التى ابرمها الاستعمار مع جبهة الاحزاب المصرية وحرم البلاد بمقتضاها من كل مظهر من مظاهر سيادتها وكرامتها • ولذلك كان الهدف الاول لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هو القضاء على الاستعمار والتخلص من السيطرة الاجنبيه وانهاء حالة التبعية السياسية وتأكيد استقلال الشعب العربى وسيادته • فخاضت البلاد بقيادتها الطليعية الثورية الواعية معركة ضاريه ضد الاستعمار جندت لها كل طاقاتها وامكانياتها وشنت حربا طاحنه على الاستعمار واعوانه فقضت على النظام الملكى الفاسد وطهرت البلاد من الاقطاع والرجعية وهكذا استطاعت مصر ان تحرز فى معركتها البطولية النصر تلو النصر منذ ان تم توقيع معاهدة الجلاء فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤ التى تم بموجبها اجلاء القوات البريطانية عن مصر •

واذا كانت الثورة المصرية قد تمكنت من اجلاء المستعمر وانهاء حالة التبعية السياسية والقضاء على الاقطاع والرجعية والملكية الفاسدة المتحالفة مع الاستعمار فانها قد مهدت السبيل لتحقيق التقدم والرخاء وفتحت الطريق لمعركة التغيير والبناء فكانت فترة السنوات العشر التى تلت اندحار الاستعمار فى معركة السويس سنة ١٩٥٦ مليئه بالاحداث والتطورات زاخره بالامجاد والانتصارات متميزة بتذويب الفوارق بين الطبقات • وهكذا تحرك المجتمع بأسره على طريق التقدم فى كافة المجالات معبئا لذلك كل الموارد والطاقات ليحقق لابنائه جميع المطالب والاحتياجات •

## ٢ — الجهاز الادارى :

لقد تطورت وظائف الدولة فى العصر الحديث وزادت اختصاصاتها ومسئولياتها زيادة كبيرة باتساع نطاق وظيفتها فقد قامت الدولة اصلا لصيانه الامن الداخلى فى المجتمع وحمايته ضد العدوان الخارجى واقامة العدل بين ابنائه ثم بدأ التدخل الحكومى يزداد لحماية الطبقات الضعيفه ولرفع مستوى معيشة الطبقات الكادحه ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق التنمية الهادفة فأصبحت الدولة تمتلك المصانع والمؤسسات وتنظم التجارة والاقتصاد وتحدد الاسعار وتسن القوانين والتشريعات لتنظيم حياة المجتمع وتحقيق مطالبه واحتياجاته •

ولقد صاحب هذا التطور فى وظائف الدولة ومسئولياتها ازدياد الاعباء الملقاه على عاتق الجهاز الادارى المسئول عن تنفيذ السياسة العامة للدولة وتطبيق القوانين وتنسيق الجهود وتنظيم النشاط وحل المشاكل وتوفير الخدمات • وهكذا اصبحت الادارة مطالبه بتحقيق مطالب وآمال الجماهير فى حياة افضل ويتوقف على قدرة الجهاز الادارى وكفايته درجة التقدم التى يمكن الوصول اليها • ثم ان انتشار الافكار الاشتراكية واطراد ازدياد تدخل الدولة فى كافة المجالات ادى الى الاخذ بمبدأ التخطيط الشامل لتحقيق التنمية السريعة مما القى على عاتق الجهاز الادارى بمسئوليات ضخمه وسلطات واسعة الامر الذى يلزم معه ان يكون هذا الجهاز قادرا فعالا وان يكون العاملون فيه على درجة من الكفاية العلمية والخبرات العملية كى يتحقق انجاز الاعمال والمشروعات فى اقصر وقت وبأقل نفقه ممكنه •

ونظرا لان الاداه الاداريه هى وسيلة التغيير الثورى الخلاق فاننا نجد انها تلقى اهتماما كبيرا من المسئولين عندنا لتطويرها واصلاحها وتنظيم نشاطها وتحقيق الرقابة عليها وتخليصها من البيروقراطية التى افسدتها وتحريرها من الروتينيه التى شلت حركتها والمأمول ان يصبح الجهاز الادارى بعد اصلاحه وتطويره اداه ديناميكية من ادوات التحرر والانطلاق ووسيله فعاله من وسائل التقدم الخلاق •

ويقول السيد رئيس الوزراء فى هذا الصدد

" ان تخلف الاصلاح الادارى عن خطة الاصلاح الاقتصادى والكفاية الانتاجية انما يترتب عليه حالة من عدم التوازن وخلل واضح وافتعال الكثير من الاختناقات والتعقيدات التى لابد ان تؤثر على المساعى الجدية المبذوله فى قطاع التنمية الاقتصادية • وهذا يعنى فى نظرنا ان الجهاز الحكومى من واجبه ان يحاول اللحاق بهذه التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية المتحركة ومحل الاختيار هنا هو مدى قدرته وسرعته على الحركه فى اتجاه هذه الاهداف • وان الواجب يقتضى ان نمكن الجهاز الادارى من حرية الحركة والمرونه الكافيه التى تجعله قادرا على الاستجابة لمطالب الغير ومواجهتها " (٧)

---

(٧) راجع بيان السيد زكريا محيى الدين رئيس الوزراء السابق فى مجلد مؤتمر الادارة ( اكتوبر ١٩٦٥) معهد الادارة العامة — القاهرة •

## ٣ — النظام السياسى القائم :

لتنظيم السياسى السائد فى مجتمع المجتمعات اثارة التى تنعكس على السياسة الاقتصادية والاجتماعية وعلى لون الحياة السياسية فيه • وتختلف اراء المفكرين والفلاسفة فى نوع التنظيم السياسى الامثل فريق منهم يرى ان قيام الاحزاب السياسية شرط ضرورى لنمو الديموقراطية وازدهارها وعامل اساسى لضمان الحرية السياسية وكفالة الحقوق الانسانية وهم يدعمون هذا الرأى بأن الدول الرأسمالية المتقدمة تأخذ بنظام الحزبين او الاحزاب السياسية المتعددة كأساس جوهرى للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها • ويذهب هذا الفريق الى القول بأن الدول التى تأخذ فى تنظيمها السياسى بنظام الحزب الواحد تفتقد العنصر الجوهرى الذى يضمن وجود معارضه قوية مستنيرة خارج مقاعد الحكم لنقد تصرفات الحكومة وتبصير المواطنين بالاخطاء التى يقع فيها الحزب الحاكم •

والواقع ان الذين ينادون بهذا الرأى ويؤكدونه قد فاتهم الكثير من الحقائق ووقعوا فى خطأ كبير لانهم لم يحاولوا التعمق فى البحث والدراسة للتأكد مما اذا كان تعدد الاحزاب السياسية ظاهرة لها صفه العمومية وتحتمها الضرورة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى كل الدول الديموقراطية دون اعتبار لدرجة التطور التى وصلت اليها كل دولة والظروف الداخلية والخارجية السائدة فيها • وليس من المبالغة فى القول ان اصحاب هذا الرأى قد تميزو بالسطحيه اذ فاتهم ملاحظة التيار الثورى الذى بدأ يهدر فى معظم الدول النامية ليقوض اركان الفساد الذى خلفه الاستعمار وليهدم معاقل الذل والاستعباد التى تمكنت وتحكمت بل وتجبرت ردحا طويلا من الزمات فاحالت اغلبية ابناء هذه الشعوب الى طبقة من العبيد والخدام لصالح فئه قليله من الحكام والاسياد •• وكان طبيعيا ان يشرق فجر جديد على دول عاشت حقبه طويلة من الزمان فى سواد حالك وقد تمثلت تلك الاشراقه فى الانتفاضات الوطنية الكبرى التى سجلتها فترة مابعد الحرب العالمية الثانية فى كثير من الدول التى صممت على التخلص من الاقطاع والفساد واحلاف الرجعية والاستعمار فضربت ضربتها واستطاعت بقوة الايمان والعزم والتصميم ان تدك صروح الاستعمار وان تقضى على قلاع الاقطاع وان تقوض معاقل الرجعية لتبنى على انقاض الظلم الاجتماعى مجتمعات جديدة دعامتها العدل والكفاية وصرحها الوحدة القومية ودستورها الاشتراكية الوطنية والحرية الفردية •

ونظرة سريعة الى التطورات التى حدثت فى العالم فى اعقاب الحرب العالمية الثانية تؤكد الخطأ الذى وقع فيه اولئك الذين ينادون بضرورة تعدد الاحزاب السياسية فى اى دولة تؤمن بالديموقراطية .. ويمكن ان نوجز ذلك فى الحقائق الخمس التاليـــة :

أولا : تجارب الماضـــى :

لقد عاشت معظم الدول النامية احقابا طويلة ترزح تحت وطأة الاستعمار فتعلمت من تجاربها المريره ان الاستعمار لم يتمكن منها الا بعد ان قسمها شيعا واحزابا عملا بالمبدأ الاستعمارى المعروف فرق تسد — ذلك المبدأ الذى غرس المستعمر بمقتضاه بذور الحقد والبغضاء والفرقه بين ابنـــاء الوطن الواحد فضمن لنفسه الكلمة العليا فى تصريف شئونهم وصرفهم عن الدفاع عن قضيتهم الاولـــى وهى طرد المستعمر الغاصب الى التنافس على مقاعد الحكم والانشغال بالاحقاد الشخصيه والتلهـــى بالمشاكل الطبقيـــة .

ثانيا : افتقار الاحزاب السياسية القديمة الى القاعدة الشعبية المنظمة :

كان الطابع الشخصى يغلب على الاحزاب السياسية التى نمت فى ظل الاستعمار وترعرعـــت فى احضانه ولم يكن يميز بعضها على البعض الاخر برامج محدده واضحه او ايدولوجية مرسومه .... ومن المسلم به ان معظم تلك الاحزاب كانت ضعيفه هزيله لا تستند الى قاعدة شعبية منظمة ولا تعتمد على اراده شعبية اصيله بل كانت ترتكز فى معظم الاحيان على العصبيه القبلية والتعصب العائلـــى وكانت تستمد سلطانها احيانا من مساندة الاستعمار والارتماء فى احضانه من اجل الوصول الـــى مقاعد الحكم ولو على حساب المصالح القومية والكرامة الوطنيـــة .

ثالثا : التخلف الاجتماعى والاقتصادى حال دون الوصول الى النضج السياسى :

وجدت الامراض الاجتماعية مرتعا خصيبا لها فى تلك الدول فهدمت كيانها الاجتماعـــى وقوضت صرحها السياسى والاقتصادى فعم الجهل وانتشر المرض وساد الفقر فى هذه المجتمعـــات

ولا يمكن للشعوب الجاهلة الفقيرة المريضة ان تصل الى درجة من النضج السياسى الذى يمكنها من تحمل مسئولياتها على الصعيد القومى ونتج عن ذلك ان عاشت الاغلبية الساحقه لسواد الشعب بمعزل عن مجرى الحياة السياسية القومية تحت واجهة زائفه من الديموقراطية الصورية التى لا تمثل الا مشيئة الاقطاع المستبد ورأس المال المتحكم .. ومثل هذه المجتمعات قد عجزت عن الانطلاق والوصول الى درجة من النضج السياسى حتى حانت فرصة التحرر الثورى فى معركة مصيرية ولاحداث تغيير جذرى فى الكيان الاجتماعى ينتقل بالمجتمع الى مايحقق آمال جموع الشعب فى حياة حرة كريمة .

رابعا : الوحدة القومية ضرورة وطنية :

فى اعقاب الحرب العالمية الثانية قامت ثورات سياسية واجتماعية عديدة فى كثير من الدول النامية وكان طبيعيا ان تقوم كل ثورة منها عقب نجاحها بحل الاحزاب السياسية القديمة المتحفنه كضرورة لامفر منها قبل الاقدام على عملها الثورى الذى ينحصر فى خلق نظم جديدة دعامتها الوحدة القومية وينضوى تحت لوائها كل طبقات المجتمع وطوائفه فى اطار سياسى واحد تذوب فيه الفوارق الطبقية لدفع عجلة التقدم نحو الامام لتلحق بركب التقدم والمدنية .

خامسا : مرحلة الانتقال التى تمر بها الدول النامية :

من الحقائق العلمية ان المجتمعات الانسانية تمر بمراحل عدة حتى تصل الى درجة النضج السياسى وليس من المحتمل ان تزدهر الديموقراطية السليمه فى مجتمع جاهل فقير مريض. كما انه من غير المتوقع ان تتحقق الحرية السياسية لشعوب محروم من الحد الادنى للحرية الاجتماعية والكفاية الاقتصادية .

ان الديموقراطية السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالديموقراطية الاجتماعية . فالديموقراطية التى تمثل الاقلية وسيطرة الاقطاع ورأس المال ديموقراطية زائفه تحوى داخل اطارها كل مقومات الاستبداد والسيطرة وتفتقد اهم الدعائم الديموقراطية الصحيحه وهى الاراده الحقيقه لسواد الشعب.

وخلاصة القول ان كثيرا من الدول النامية قد انطلقت فيها ثورات سياسية واجتماعية واقتصادية وجدت ان تحقيق الوحدة الوطنية تتطلب حل الاحزاب السياسية كضرورة لامفر منها من اجل توحيد صفوف ابنائها صفوف ابنائها وتذويب الفوارق الطبقية الهائلة التى قسمتها شيعا واحزابا ليسود الانسجام ويحل الوئام وبذلك تنطلق الطاقات الشعبية الكامنه نحو تحقيق العمل الثورى المجيد وتتكاتف الايدى نحو البناء من اجل مستقبل جديد وغد مشرق سعيد • وهناك حقيقه هامة يجب الا نغفل عنها وهى ان الغاء الاحزاب السياسية وحلها والاستغناء عنها يستلزم بالضرورة فتح الباب على مصراعية لحرية الكلمة وحرية المناقشة وحرية النقد ضمانا لتجاوب اجهزة الحكم مع مطالب الرأى العام واتجاهاته وتحقيقا لاهم مظهر من مظاهر الديموقراطية ، والسيادة الشعبية وتصحيحا لاساليب الضغط التحكمية ، ومنعا لانتشار الشائعات والحرب النفسيه •

# المراجـــــع


(1) E.H. Spicer, " Human Problems in Technological Change", New York, Russel Sage Foundation, 1957.

(2) Lowry, Nelson, Charles Ramsey," Coolie Verner, Community structure and Change, " The Macmillan Co., New York, 1962.

(3) Pitrim Sorokin," Social & Cultural Dynamics, A Study of Social Change,"Boston, Extending Horizons Books, 1957.

(4) R. Redfield, " Primitive World and Its Transformation", London, Cornell, 1957.

(5)Talcott Parsons," The Social System," glencoe, the Free Press, 1955.

(6)William Ogburn, " Social Change", in Encyclopedia of the Social Sciences, III

(٧) د • حامد مصطفى عمار " اسس التخطيط الاجتماعي في النطاق القومي والمحلي " سـرس الليان • مركز التربية الاساسية ١٩٥٩ •

(٨) شارل بتلهيم ترجمة الدكتور اسماعيل صبري عبد الله " التخطيط والتنمية " دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦ ص ٣٣ •

(٩) د • محيى الدين صابر " التغير الحضاري وتنمية المجتمع " سرس الليان • مركز تنميـة المجتمع في العالم العربي ١٩٦٢

(١٠) د • محمد طلعت عيسى " الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية " مكتبة القاهرة الحديثـة سنة ١٩٦٥ ص ٢٧٨ •

(١١) د • محمد عاطف غيث " التغير الاجتماعي والتخطيـط " دار المعارف بمصر ١٩٦٢ •